

# العلاقات الدولية ما بعد أزمة كورونا: الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج



إعداد:

الدكتور أشرف كشك

"إن المنتصرين على كورونا سوف يكتبون التاريخ": عبارة جاءت على لسان الجنرال جون أليين، رئيس معهد "بروكينجز"، والقائد السابق قوات المساعدة الدولية لارساء الامن في أفغانستان (إيساف)، في معرض تحليله لتداعيات أزمة كورونا على النظام الدولي. ومع أنه تحليل واقعي انطلاقاً من منظور تاريخي؛ فالنظام العالمي القائم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ارتكز على سياسات المنتصرين في تلك الحرب، كما أن تغير سياسات الدول الكبرى كان بسبب أزمات، على غرار أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م؛ إلا أن موضوع تحول منظومة العلاقات الدولية ليس بهذه البساطة، أخذاً في الاعتبار لأمرين مهمين:

الأمر الأول: مع أن التحولات الكبرى في العالم كانت بسبب تغير موازين القوى على المستوى العالمي، فإن النظم الإقليمية كان لها نصيب من ذلك التأثير، ومن ذلك التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011 وحتى الآن، والتي كان لها تأثير على النظم السياسية الداخلية في الدول الأوروبية بسبب قضية الهجرة، كما أنها كانت سبباً في التواجد الروسي في سوريا، مما أوجد معادلة إقليمية جديدة.

أما الأمر الثاني فهو: أنه إذا كان التحول في هيكل النظام الدولي دائماً في أعقاب حروب، فإن أزمة كورونا لها سمات مختلفة، حيث ترتبط بقدرات الدول العلمية والطبية والاقتصادية، ليس فقط تجاه مواطنيها، بل ضمن النسق الدولي.

وتأسيساً على ما سبق، فقد يكون من المبكر الحديث عن نمط العلاقات الدولية ما بعد أزمة كورونا، والتي قد تمتد لأشهر وربما أكثر، إلا أن العالم لن يكون بعد أزمة كورونا كما كان عليه الحال قبلها، وهو الأمر الذي يتطلب نقاشاً وتحليلاً لهذه القضية من كافة جوانبها، دون أن يعني ذلك التقرير وغيره من التحليلات حتمية تغير هذا النظام، لكنه جزء من حوار استراتيجي يسود العالم الآن من أقصاه إلى أقصاه، ومنطقة الخليج العربي والمنطقة العربية جزء لا يتجزأ من هذا الحوار والنقاش، خاصة تأثير هذه الأزمة على العلاقات الأمريكية مع كل من الصين والاتحاد الأوروبي، وكيفية توظيف روسيا لها بما يعزز من دورها على المستوى العالمي، بل ومستقبل الاتحاد الأوروبي ذاته، وعناصر الثبات والتغير في منظومة العلاقات الدولية، وصولاً إلى تحديد الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج تجاه التحولات المتوقعة.

## أولاً: مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية

مثلت أزمة كورونا فرصة سانحة للصين لتحقيق مكاسب على الصعيد الدولي، إذ تحولت الأراضي الأوروبية إلى ساحة مواجهة للعلاقات الأمريكية-الصينية. ففي الوقت الذي تخلت فيه الولايات المتحدة عن حلفائها التقليديين من الدول الأوروبية، متجاوزة بذلك الشراكات الثنائية والإطار الدفاعي المتمثل في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، نجد أن الصين استطاعت تقديم العون والمساعدة لبعض الدول الأوروبية، حتى تحولت إلى رمز "للعمل الإنساني" أو ما أطلق عليه "دبلوماسية المساعدات الطبية"، وهي المفاهيم التي عكست سياسة الصين خلال هذه الأزمة، حيث سعت لصياغة وترويج مفهوم جديد للعولمة مفاده الربح والفوز المشترك، ينهض على أسس إنسانية وتعاونية وحماية ما حققه العالم من تقدم، عززها في ذلك قدرتها على المستوى الوطني في إدارة هذه الأزمة واحتوائها، بالرغم من أن نشأة هذا الوباء كان على أراضيها، حيث اتضح أن الصين هي "المصنع الطبي للعالم"، بل والمعرفي إلى حد كبير، من حيث امتلاكها معلومات حول هوية الفيروس وأجهزة الكشف عنه، والمعدات الطبية اللازمة للوقاية منه، فضلاً عن امتلاكها الجيل الخامس من الإنترنت والهواتف الذكية والتطبيقات الضرورية، ضمن أسلحة الحرب الشاملة على الوباء. وربما كان معروفاً لدى الجميع امتلاك الصين لتلك المقومات، إلا أن إبداء استعدادها لتقاسم المعلومات الطبية والعلمية مع العديد من دول العالم، ومساعدة كل من إيطاليا وإيران وصربيا، واليابان وكوريا الجنوبية، والفلبين وباكستان والعراق، سواء من خلال مساعدات أو إرسال فرق طبية، أمر كانت له دلالات مهمة حول دور الصين على المستوى العالمي، إذ لم يكن السلوك الصيني محكوماً بمنطق الربح والخسارة، بل جاء من منطلق المسؤولية الدولية الإنسانية، وهذا ما كانت تعول عليه الكثير من دول العالم، وهو وجود إطار دولي لمواجهة تحديٍّ مشترك، ويعكس المؤشرين التاليين دور الصين خلال هذه الأزمة:

**المؤشر الأول:** تضاعف القدرة الإنتاجية للصين للمواد الطبية خلال الأزمة بعشرة أضعاف. الجدير بالذكر أن حصة الصين تبلغ أكثر من 95% في سوق المضادات الحيوية الأمريكية.

**المؤشر الثاني:** النشاط المكثف للدبلوماسية الصينية للتواصل مع دول العالم وتبادل المعلومات الطبية معها حول هذا الوباء، من خلال تداول فيديوهات عامة وإجراء اتصالات ومكالمات مع دول وسط وشرق أوروبا من خلال آلية "1+17"، وكذلك أمانة منظمة شنغهاي للتعاون، التي يطلق عليها اسم "الناتو الآسيوي"، فضلاً عن عشر دول ضمن جزر المحيط الهادئ، بالإضافة إلى دول عديدة في أفريقيا وأوروبا وآسيا.

وتأسيساً على ما سبق، فإن تأثير هذه الأزمة على العلاقات الأمريكية-الصينية يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- أضافت أزمة كورونا عنصراً جديداً لقوة الدولة، فلم تعد العناصر التقليدية فقط من خلال القوات المسلحة والعتاد وغيرها، بل أضيفت إليها المنظومة العلمية والتعليمية والقطاع الصحي، وقدرة الدولة على حماية مواطنيها إبان انتشار الأوبئة، فضلاً عما يتوافر لدى الدول من مخزون استراتيجي يكفي خلال الأزمات، خاصة إذا ما اضطرت

الدول لإغلاق حدودها خلال أشهر وربما سنة كاملة، وبالتالي سوف تغير هذه الأزمة من أولويات بعض الدول حينما تدرك أنها تخوض حرباً جديدة، لا تعتمد على الأسلحة التقليدية والعتاد، وإنما على قوة العلم والمعرفة.

2- على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال هي القوة الأولى في العالم، بما لديها من إمكانات اقتصادية وعسكرية، ومنها القوة البحرية المنتشرة في أماكن استراتيجية في العالم، فإن الولايات المتحدة ربما يتعين عليها الآن ترديد نفس الإجابة التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عندما تساءل: هل يجب علينا التعاون مع العالم أم قيادة العالم؟ لتكون الإجابة هي الأولى. فوقفاً للخبراء، هناك أسس ثلاثة ارتكزت عليها الولايات المتحدة في قيادتها للعالم خلال العقود السبعة الماضية، وهي أساس شرعية الحكم الداخلي في البلاد، وقدرتها على توفير المواد والسلع على النطاق العالمي، وقدرتها ورغبتها في حشد الردود الدولية للكوارث والأزمات – ومن ذلك قيادتها تحالفاً من عشرات الدول لمواجهة أزمة إيبولا في الدول الإفريقية عامي 2014-2015 إلا أن ذلك لم يحدث لمواجهة أزمة كورونا؛ فضلاً عن أنه من المبكر الحكم على قدرتها على تجاوز هذه الأزمة على الصعيد الداخلي، خاصة في ظل عدم وجود نظام مركزي بشأن التعامل مع أزمات من هذا النوع وامتداده إلى خمسين ولاية، إضافة إلى ضعف النظام الصحي فيها، وغياب شبكة الدعم الاجتماعي، وهي أمور سوف تلقي بظلالها ليس فقط على الانتخابات الرئاسية القادمة، بل على سياسة الولايات المتحدة الخارجية، التي ربما تكون هي الانكفاء على الداخل أو المزيد من الانحسار على المستوى العالمي، وهو ما سيكون فرصة سانحة لمنافسها وفي مقدمتهم الصين.

3- لا يرتبط الأمر بصعود الصين فحسب، بل في الكتلة المناوئة للسياسات الأمريكية عموماً، إذ أنه من غير المستبعد أن تكون هناك تفاهات بين الصين وروسيا وإيران.

بالرغم من وجود نقاط افتراق في علاقات الدول الثلاث، إلا أن نقطة الالتقاء ستكون إنهاء الهيمنة الأمريكية على مقدرات النظام العالمي، التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فالدول الثلاث تضمها منظمة شنغهاي والتي يطلق عليها "الناتو الآسيوي".

وبافتراض أن ثمة تغير سوف يحدث في المنظومة الدولية، فإن هناك تساؤلان آخران مهمان:

الأول: ما هي الفترة الزمنية لذلك التغير؟

والثاني: هل تمتلك الصين مقومات القوة العظمى؟

بالنسبة للفترة الزمنية اللازمة لذلك التغير، لا توجد مؤشرات على أنه سيكون في الأمد المنظور، حيث لوحظ ترويج بعض التحليلات للتجربة البريطانية بالتدخل في أزمة السويس عام 1956م، وأنها كانت إيداناً بأفول نجم بريطانيا في المنطقة، وبالتالي هو ما سوف تكون عليه الولايات المتحدة في أعقاب أزمة كورونا، إلا أن تلك المقارنة غير صحيحة سواء من حيث السياق أو طبيعة الأزمة.

أما بالنسبة للمقومات التي تمتلكها الصين، وباختصار شديد في هذه النقطة: إن القوة الاقتصادية ضرورية، لكنها ليست كافية كركيزة للقوة العظمى. فالمسألة ترتبط بالقيم التي تعكسها النظم السياسية، وهو ما لا يتوافر لدى الصين، بالإضافة إلى أنه لا وجه للمقارنة بين القوة العسكرية للولايات المتحدة والصين، فضلاً عن القوة الاقتصادية بحكم سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، وكذلك أوجه القوة الأخرى، والأهم القدرة على حسم الأزمات التي يمكن أن تسبب خللاً في النظام الدولي أو النظم الإقليمية الفرعية، على غرار الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م، وبالتالي دائماً ما توصف الصين بأنها "القوة العظمى غير المكتملة".

وما يمكن قوله هو أن أزمة كورونا كانت لحظة ظرفية نادرة للصين للتغلغل في مفاصل النظام الدولي، ولكن الأمر لن يكون من السهولة بمكان.

## ثانياً: مستقبل الاتحاد الأوروبي

كانت أزمة كورونا اختباراً حقيقياً لمبدأ التضامن الذي يقوم عليه الاتحاد الأوروبي، حينما وجدت إيطاليا وأسبانيا أنهما تحاربان الوباء بمفردهما، حيث فاقت الوفيات في الأخيرة نظيرتها في الصين. ورفضت ألمانيا ومعها تسع دول شمال أوروبية أخرى فكرة الاقتراض الجماعي من خلال "سندات كورونا" للمساعدة في تخفيف الأثر الاقتصادي للوباء، إلى الحد الذي دفع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي للقول بأن: "هناك خطر بأن يفقد الاتحاد الأوروبي سبب وجوده"، وهو الأمر الذي وافقه عليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوله: "لن نتغلب على هذه الأزمة دون تضامن أوروبي قوي على مستوى الصحة والموازنة". أما إيميلي دو مونشالان، الوزيرة الفرنسية للشؤون الأوروبية، فقد قالت بأنه: "إذا كانت أوروبا مجرد سوقاً موحدة في أوقات الرخاء فلا مبرر لها"، وأضافت: "إن الأحزاب الشعبوية في أوروبا ستكون الفائز الأكبر إذا أخفق قادة الاتحاد الأوروبي في العمل معاً أثناء أزمة كبرى". والمؤشرات على التشرذم الأوروبي عديدة خلال هذه الأزمة، من حيث القرارات التي اتخذتها دول الاتحاد بشكل منفصل، وانكفاء كل دولة على ذاتها، وهناك أسباب تفسر مثل هذا السلوك الفردي الأوروبي في مواجهة الأزمة وهي:

- 1- أن القطاع الصحي هو مسؤولية كل دولة أوروبية على حدة، وليس مسؤولية الاتحاد ككل.
- 2- أن الأزمة كانت أكبر من قدرات الاتحاد سواء اقتصادياً أو تقنياً، كما أن طبيعتها المفاجئة لم تمهل الدول الأعضاء للاتفاق حول آلية موحدة بشأن الأزمة، وقد قرر قادة الاتحاد الأوروبي منح وزراء المالية في 27 مارس 2020م خمسة عشر يوماً لإيجاد آلية موحدة للتعامل مع هذه الأزمة.
- 3- أن هناك خلافات بين دول الاتحاد حول قضايا أخرى، وبالتالي لم تكن أزمة كورونا أساساً لتلك الخلافات بل كاشفة لها، خاصة الخلافات بين دول الجنوب ونظيرتها من دول الشمال داخل الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من حدة الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي خلال الأزمة، فإنه لا يمكن الجزم بأن الأزمة ستكون سبباً لتفكك الاتحاد الأوروبي، حيث قد تتخذ دوله تدابيراً لتفعيل الاتحاد، خاصة أنه نشأ وتطور عبر عقود ليصل إلى الشكل الحالي، وأنه لا تزال هناك مخاوف مشتركة تحتم استمراره، ومنها التحدي الروسي ووجود قضايا دولية تحتاج إلى تفاهات أوروبية مشتركة.

ومع التسليم بما سبق، فإن هناك أثراً سوف تتركها الأزمة على الاتحاد الأوروبي كتنظيم إقليمي مستقبلاً وهي:

- 1- سيادة قناعة لدى المجتمعات الأوروبية – على غرار بقية دول العالم – أن هناك قضايا وتحديات لا يمكن مواجهتها من خلال الانخراط في تكتلات، وإنما من خلال الدولة الوطنية وقدراتها. سوف تعمل التيارات اليمينية على تغذية هذه القناعة، ما يعني إمكانية صعود هذه التيارات إلى السلطة، خاصة إذا تبنت قضية رئيسية وهي المطالبة بالاهتمام بالاستقلال الطبي والرعاية الطبية.
- 2- سوف تكون هناك تساؤلات مهمة في أعقاب هذه الأزمة في العديد من الدول الأوروبية حول أسباب إهمال القطاع الصحي، وهو ما ظهر من خلال الاعتماد الكامل على المنتجات الصينية في هذا الشأن.
- 3- على مستوى الاتحاد ككل، ربما يعاد النظر في بعض المواد المؤسسة للاتحاد أو يتم إصدار وثيقة أوروبية جديدة بشأن مفهوم العمل الجماعي أو الأمن القومي بعد كورونا، وكذلك إعادة النظر في مبدأ التكامل الوظيفي، الذي كان أحد الأسس التي قام عليها الاتحاد، خاصة في ظل انكفاء كل دولة على ذاتها وعدم إبداء الرغبة في مساعدة الدول الأوروبية الأخرى. بمعنى آخر، قد ترى الدول الأوروبية في أعقاب هذه الأزمة أن الآليات التي تضمنتها وثيقة الاتحاد بشأن التعاون، خاصة إبان الأزمات، غير كافية وتتطلب إعادة نظر.

### ثالثاً: مستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية

على الرغم من أن أزمة كورونا لم تكن أساساً للخلاف الأمريكي-الأوروبي، فإن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتعليق دخول الأوروبيين للأراضي الأمريكية – دون تشاور مع الدول الأوروبية، كإجراء احترازي لمنع تفشي الفيروس – كان علامة فارقة في مسار هذا الخلاف. ففي بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي، جاء فيه: "إن فيروس كورونا يمثل أزمة عالمية لا تقتصر على قارة بعينها، وتتطلب التعاون بدلاً من التصرف من جانب واحد"، وأن: "الاتحاد الأوروبي لا يوافق على قرار الولايات المتحدة فرض حظر للسفر اتخذ من جانب واحد وبدون استشارة".

وواقع الأمر أنه منذ وصول الرئيس ترامب إلى سدة الحكم، توجد خلافات عميقة بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، بدءاً بقرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ومروراً بوجود توجهات أوروبية بشأن إيجاد هوية أمنية مستقلة للاتحاد الأوروبي، عبرت عنها فرنسا غير ذي مرة، وانتهاءً بمطالبة الرئيس الأمريكي الدول الأوروبية

أعضاء حلف الناتو بالالتزام بتخصيص 2% من إجمالي الناتج القومي للأغراض الدفاعية، بالإضافة إلى الخلافات التجارية بين الجانبين.

ومع أهمية ما سبق، فإن ما يطلق عليه "انفراط عقد التحالفات والشراكات الغربية" ليس أمراً وارداً للأسباب التالية:

1. وجود إطار دفاعي آخر يضم الجانبين هو حلف شمال الأطلسي "الناتو"، والذي تتمسك به كافة الأطراف.
2. دور الاتحاد الأوروبي تجاه بعض الأزمات التي تمثل تحدياً مشتركاً، منها – على سبيل المثال لا الحصر – قرار الاتحاد الأوروبي قيادة عملية بحرية لتنفيذ القرارات الأممية بحظر توريد السلاح إلى الأطراف المتصارعة في ليبيا.
3. استمرار التحدي المشترك للجانبين، وهو التحدي الروسي، بغض النظر عن تطور علاقات روسيا ببعض الدول الأوروبية، ومنها إيطاليا، أو مع تركيا – أحد أعضاء حلف الناتو.

## رابعاً: توظيف روسيا لأزمة كورونا لتعزيز دورها عالمياً

على الرغم من التزام روسيا الصمت لفترة طويلة بشأن إلقاء المسؤولية على الولايات المتحدة الأمريكية حول انتشار فيروس كورونا، فإن وزارة الخارجية الروسية قد أصدرت بياناً في التاسع والعشرين من مارس 2020م، جاء فيه أن: "روسيا لا تمتلك أي معلومات بشأن تورط الولايات المتحدة في ظهور فيروس كورونا المستجد"، إلا أن: "الولايات المتحدة كانت طوال عقود عديدة القوة الدافعة الرئيسية للعولمة، وحاولت استخدامها في مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، والآن يمكنها إلقاء اللوم على نفسها فقط لأنها لم تفكر في التأثير الجانبي السلبي لهذه العولمة"، ولا يخلو البيان من انتقاد واضح من جانب روسيا للسياسات الأمريكية عموماً.

وعلى الرغم من المحادثة الهاتفية التي أجراها الرئيس الأمريكي مع نظيره الروسي في الثلاثين من مارس 2020م، وما تردد بشأن "احتمالات التعاون الوثيق بين الدولتين لمواجهة تفشي وباء كورونا"، فقد سعت روسيا لتوظيف هذه الأزمة بما يحقق مصالحها على النحو التالي:

1- على الرغم من ندرة التصريحات الروسية الرسمية بشأن رؤية روسيا لكيفية مواجهة الدولية الجماعية لوباء كورونا، فإنه مما لا شك فيه أن إعلان روسيا تقديم مساعدات صحية وطبية لإيطاليا – أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو – في الوقت ذاته يعد اختراقاً روسياً مهماً لمنظومة التحالفات الغربية، يضاف إلى تطور العلاقات الروسية مع تركيا – عضو الناتو – من خلال تزويدها بمنظومة صواريخ إس-400، رغم معارضة الولايات المتحدة لتلك الصفقة، وإصرار تركيا على عدم إدماجها ضمن منظومة الدرع الصاروخي لحلف الناتو.

2- سعي روسيا لتسييس أزمة كورونا، إذ لم تكتفِ بتقديم الدعم الطبي لإيران، بل طالب المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية برفع العقوبات المفروضة عليها، حيث وصف السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل أزمة فيروس كورونا بـ"السياسة اللاإنسانية"، مشيراً إلى أن العقوبات الأمريكية على إيران أضحت عائقاً أمام الأخيرة لمكافحة

كورونا، وأن العدد الكبير من ضحايا الفيروس ليس بسبب تفشيه وإنما لإعاقة الولايات المتحدة لإمكانات مكافحة العدوى، مطالباً برفع ما أسماه "العقوبات الجائرة" على إيران. الجدير بالذكر هو أن روسيا قادت مع الصين حملة داخل أروقة الأمم المتحدة لرفع العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة على عدد من الدول، وهي سوريا وفنزويلا وكوريا الشمالية، وكوبا وإيران ونيكاراجوا، من خلال خطاب موقع من الدول الثمان وموجه للأمين العام للأمم المتحدة بدعوى تمكين تلك الدول من مواجهة وباء كورونا.

3- بدء وسائل الإعلام الروسية حملة ممنهجة لتوظيف تداعيات أزمة كورونا بما يعزز من سلطة الرئيس الروسي، حيث ركز الإعلام الروسي على "حالة الانهيار الأوروبي"، والإشادة بـ "الدور البطولي" الذي لعبته روسيا في دعم إيطاليا – عضو الاتحاد الأوروبي والنااتو في الوقت ذاته – ولا شك أن ذلك قد عزز من شعبية الرئيس الروسي، الذي كان يستعد لدعوة الشعب الروسي للاستفتاء على تعديلات دستورية تتيح له البقاء في السلطة إلى ما بعد عام 2024م، موعد انتهاء ولايته الثانية والأخيرة، إلا أن أزمة كورونا قد أرجأت إجراء ذلك الاستفتاء إلى أجل غير مسمى. كان لتلك الدعاية التي صاحبت المساعدات صدىً سلبياً داخل الدول الأوروبية، وفي هذا الإطار قالت إميلي دو مونشالان، وزيرة الدولة الفرنسية للشؤون الأوروبية أنه: "لا يتعين على روسيا والصين استخدام المساعدات التي يأتون بها في سياق الأزمة الصحية كأداة لغايات دعائية".

4- عدم التوصل لاتفاق بشأن أسعار النفط بين روسيا من ناحية، والمملكة العربية السعودية ومنظمة أوبك من ناحية أخرى، ما يعني إغراق الأسواق بكميات كبيرة من الإنتاج، ومن ثم استمرار أسعار النفط في الهبوط.

5- محاولة التأكيد على أن أزمة كورونا لن يكون لها تأثير على المشروعات الاستراتيجية المستقبلية لروسيا، وفي هذا السياق، قال مدير معهد السياسة الفضائية الروسية أن أزمة فيروس كورونا لن تؤدي إلى تقليص البرنامج الفضائي الروسي، حيث تعزم روسيا إطلاق نحو 40 صاروخاً فضائياً خلال عام 2020م.

### خامساً: طبيعة ومرتكزات التغيير في منظومة العلاقات الدولية الراهنة

كما تمت الإشارة إليه سابقاً، من أن التغيير في منظومة العلاقات الدولية ليس بالأمر اليسير، لأنه غالباً ما يكون في أعقاب أزمات كبرى تسفر عن منتصرين وخاسرين، إلا أن أزمة كورونا – التي لا تزال قائمة حتى كتابة هذه السطور – هي أزمة ذات خصوصية، سواءً من حيث طبيعتها أو آثارها التي لن تنجو منها أي دولة، بما يعني أن رسم سيناريو في هذا الاتجاه أو ذلك قد يتضمن قصوراً، ولكن يمكن الحديث عن أمرين، الأول: طبيعة التغيير في منظومة تلك العلاقات، والثاني: مرتكزات هذا التغيير.

فعلى صعيد طبيعة التغيير المتوقع، يمكن الإشارة إلى الآتي:

1- أنه في ظل الخسائر الاقتصادية التي سببتها الأزمة، فإن التنافس سيكون هو الأمر المرجح، خاصة بين أوروبا والصين حول الموارد الأفريقية والآسيوية، وخاصة بشأن التجارة والمواد الخام. ففي كل من أفريقيا وآسيا، نجد الموارد الأقل تكلفة، والأسواق الاستهلاكية التي تتسع لكافة المنتجات الآتية من الشرق والغرب.

2- إمكانية تعدد اللاعبين في منظومة العلاقات الدولية، مع إمكانية زيادة دور مجموعة العشرين، سواءً لمواجهة الوباء أو توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، خاصةً أن هذه الكتلة قد نشأت بالأساس لمواجهة أزمة مالية عالمية.

3- سوف ترتبط حدود دور الولايات المتحدة في منظومة العلاقات الدولية – سواءً اتجهت للانكفاء على الداخل أو الاستمرار في الوضع الراهن – بمدى قدرتها على معالجة الآثار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة داخلياً، وقدرتها على تأسيس تحالفات دولية للتصدي لهذا الوباء.

وعلى صعيد مرتكزات هذا التغير، فسوف تتمثل في الآتي:

1- القدرات العلمية والتكنولوجية، حيث أن الدولة التي سوف تتوصل إلى علاج لهذا الفيروس سيكون لها موطئ قدم قوي في منظومة العلاقات الدولية الجديدة.

2- القدرات الاقتصادية، والتي تعد عاملاً مهماً في ظل الخسائر التي سببها الوباء لاقتصادات كافة دول العالم.

3- توجهات التيارات السياسية داخل الدول الغربية ذاتها، فربما لا يكون لدى تلك التيارات الوقت ولا الفرصة لمحاسبة حكوماتها على ما قد تراه قصوراً في التعامل مع الأزمة، إلا أنه حال انحسار الأزمة، سيكون لها تأثير على طبيعة النظم في العديد من الدول الأوروبية. فبعض التيارات ربما ترى ضرورة الاستمرار في الشراكات والتحالفات ولكن ضمن شروط محددة، منها على سبيل المثال ضرورة أن تكون قضية الرعاية الصحية من المهام الجماعية للاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع كونها مسؤولية كل دولة على حدة. وربما ترى بعض التيارات الأخرى، خاصة اليمينية منها، أنه لا جدوى من هذه التحالفات، التي بدلاً من أن تكون مظلة جماعية لقضايا مشتركة كانت عبئاً، وتقدم قضية الهجرة – التي كانت سبباً في صعود تيار اليمين في الدول الأوروبية – دليلاً على هذا التأثير.

## سادساً: الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج

إن التساؤل المنطقي الذي يفرض نفسه في خضم هذا النقاش هو "ما هي الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج للتعامل مع عالم ما بعد كورونا؟".

وقبيل الإجابة عن هذا التساؤل، ينبغي التأكيد على أمر مهم مؤداه أن دول الخليج تصنف من الدول الصغرى، وبالتالي فإن معضلتها الأساسية هي الحفاظ على أمنها القومي، وتزداد حدة المعضلة الأمنية في ظل حالة عدم الاستقرار الإقليمي بسبب السياسات التدخلية لإيران، وسعيها لتطوير أسلحة نووية، ومن ثم فإن دول الخليج لا تزال بحاجة إلى شراكات وتحالفات دولية. من ناحية أخرى، فإن دول الخليج – كغيرها من دول العالم – تواجه

تحديات اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي سببتها استمرارية الأزمات الإقليمية، سواءً في اليمن أو سوريا أو العراق.

وبغض النظر عن ملامح النظام الدولي ما بعد أزمة كورونا، فإن دول الخليج يتعين عليها الاستعداد للآتي:

1- التعامل مع عالم متغير من العولمة، يظل للاقتصاد دور ولكن التكنولوجيا والمعرفة سيكون لهما دوراً بارزاً في الوقت ذاته، وهو ما يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الشراكات الخليجية مع الدول الكبرى والمنظمات الدفاعية كحلف الناتو، بحيث يمكن أن يكون بندياً للنقاش خلال مفاوضات تطوير هذه الشراكات، حيث تحتاج دول الخليج لنقل التكنولوجيا التي تمكنها من مواجهة أزمات من هذا النوع. وبالتالي، يجب أن يكون جزءاً أساسياً من شراكات دول الخليج هو مدى استعداد الدول الشريكة لإمداد دول الخليج بالتكنولوجيا، خاصة في مجال الطب والدواء.

2- بروز دور التجمعات الدولية، ومنها مجموعة العشرين، بالإضافة إلى إمكانية اتفاق دول العالم على استحداث آلية جديدة للتعامل مع كوارث من هذا النوع، أو تطوير منظمة الصحة العالمية، ولكن في كل الأحوال سيكون هناك اهتمام بتعزيز أطر العمل الجماعي الدولي، التي يتعين أن يكون لدول الخليج دور فيها، ويمكن توظيف رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين ليكون لهذه المنظمة المهمة دوراً في إدارة هذه الأزمة.

3- استمرار دول الخليج في تنويع الشراكات الدولية، وهو خيار انتهجته عبر سنوات مضت، إلا أن هذه الأزمة قد عززت - ليس فقط من أهمية تنويع الشراكات - بل تحديث مضامينها بحيث تشمل الجوانب العلمية.

4- في ظل عدم قدرة المنظمات الدولية على التعامل مع هذه الأزمة، تعزز دور الدولة الوطنية ومن ثم المنظمات الإقليمية في الوقت ذاته، بما يعنيه ذلك من حتمية تطوير أطر العمل الإقليمي، والتي تبدو أهميتها ليس في وجود إطار جماعي إقليمي مشترك فحسب، ولكن إمكانية توفير الدعم الغذائي على الصعيد الإقليمي، في ظل صعوبة ذلك على المستوى العالمي، بالنظر إلى التباعد الجغرافي والقيود على حركة المواصلات.

5- إيلاء المزيد من الاهتمام ببرامج الابتعاث الخارجي، مع التركيز على المجالات العلمية والتكنولوجية، في ظل تحوّل الحرب البيولوجية إلى مجال جديد للصراعات بين الدول.